الاراضي الممكن استغلالها وذلك ايمانا بان هذه الاراضي جزء لا يتجزأ من الاراضي الفلسطينيه والتي تعود ملكيتها الى الشعب الفلسطيني بالرغم من اجراءات الاحتلال في الوقت الحاضر. والاراضي التي وضعت سلطات الاحتلال يدها عليها هي كالتالي:-

٢٥ر١٤٩٣ الف دونم ارض مصادره ومغلقه.
٧٥ر٣٩٨ الف دونم ارض مخططه للمصادره.
المصدر هو تقرير ميرون بنفنستي لعام ١٩٨٤، ص٢٠.

ورغم هذه المصادرات لا زال يوجد مساحات واسعه ذات ملكيه خاصه غير مستغله في كل قريه فلسطينيه وهي قابله للاستغلال ومتاحه والتي تدعو هذه الدراسه الى استغلالها بالدرجه الاولى. واستغلال كل شبر من الارض يمكن استغلاله زراعيا وذلك للعمل على حمايته ولاستفاده المجتمع المحلي من انتاجه.

نستنتج من الجدول السابق ان اعلى نسبه من الاراضي غير المستغله تقع في لوائي بيت لحم والقدس ٨٩ بالمئه، ويأتي غور الاردن في الدرجه الثانيه ٨٧ بالمئه ولوائي الخليل ورام الله في الدرجه الثالثه ٧٦ بالمئه. وتعود اسباب ارتفاع نسبه الاراضي غير المستغله زراعيا في المناطق المذكوره اعلاه وحسب راي الباحث الى الامور التاليه:-

١- الاستيطان الاسرائيلي المكثف وخاصه الاستيطان الزراعي في وادي الاردن والاستيطان في لواء القدس وكذلك في باقي مناطق الضفه الغربيه.

٢- استيلاء سلطات الحكم العسكري على اراضي واسعه وخاصه في المناطق الشرقيه وغور الاردن والتي لم يتم تسجيلها باسماء اصحابها حتى عام ١٩٦٧. وهناك مساحات واسعه تعتبر اراضي حكوميه استولت عليها سلطات الاحتلال.

٣- سيطرة سلطات الاحتلال على مصادر المياه الجوفية وعدم سماحها للمزارعين العرب بحفر ابار جديدة لاستعمالها للزراعة وتحديد كميات المياه المستعملة من الابار المستغله.

٤- الصعوبات التي يعاني منها المزارعون في وادي الاردن بشكل خاص وباقي مناطق الضفة الغربية في تسويق محاصيلهم الزراعية.

٥- التكاليف العاليه لاستصلاح واستغلال الاراضي الجبلية. وعدم توفر مصادر تمويليه لاقراض المزارعين لاستغلال اراضيهم.

٦- في لواء رام الله هناك نسبه عاليه من اهاليها مهاجرين في الامريكتين، هذا ما يؤثر بشكل سلبي على استغلال الاراضي في لواء رام الله.